



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

الانتخابات التشريعية في العراق لعام 2021: دراسة تحليلية

علي سعدي عبد الزهرة



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركز البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرٌ ربحيٌّ، مقره الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويُسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٌ، وإيجاد حلول عملية لقضايا معقدة تهمّ الحقول السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كتابها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

الانتخابات التشريعية في العراق لعام 2021: دراسة تحليلية

علي سعدي عبد الزهرة *

المقدمة:

جرت الانتخابات التشريعية في العراق بموعدها المقرر يوم 10/10/2021، وهي خامس انتخابات تشريعية بعد عام 2005، وأول انتخابات تشريعية برلمانية مبكرة؛ نتيجة الحراك الشعبي الذي حدث في أواخر عام 2019؛ بسبب الفساد المستشري في جميع دوائر الدولة، وتردي الخدمات، فضلاً عن ارتفاع نسبة الفقر والبطالة، ومن نتائج الحراك هو تغيير قانون الانتخابات رقم 9 لسنة 2020، الذي يعتمد على الدوائر المتوسطة، أي تكون المحافظة عبارة عن دائرين فصاعداً، والفائز في الدائرة الانتخابية هو الذي يحصل على أعلى الأصوات، ومن ثم الفائز الثاني الذي يليه مباشرة وهكذا، حسب المقاعد المحددة في كل دائرة انتخابية، واعتمد القانون على الترشح الفردي ضمن الدائرة الانتخابية، وقد قسم القانون العراقي إلى (83) دائرة انتخابية على عدد مقاعد الكوتا النساء، ومنع القانون التنقل بين الكتل السياسية للنائب الفائز إلا بعد تشكيل الحكومة، وما يميز تلك الانتخابات هو وجود المستقلين غير منضمين تحت أي راية حزبية، وكذلك الأحزاب التشريعية التي انبثقت من الحراك الشعبي، فضلاً عن الأحزاب التقليدية بمختلف مسمياتها، وتميزت تلك الانتخابات من الناحية الإدارية بمستوى مقبول على خلاف الدورات السابقة الذي يتم التلاعب بنتائج الانتخابات حسب نصيб الأحزاب، إلا أنه من ناحية مشاركة الناخبين في تلك الانتخابات فتعذر الأقل في جميع الدورات السابقة بعد عام 2005، إذ بلغت نسبة المشاركة (41%) أي بنسبة عزوف بلغت (59%)، على خلاف الدورة السابقة التي كانت نسبة العزوف (55.48%)؛ ويرجع ذلك إلى شعور بالاغتراب لدى أغلب المواطنين ولاسيما الشباب منهم بعدم المقدرة على إحداث تغيير، أو أنهم غير مؤثرين على القرارات الحكومية، وانعدام الخدمات واستشراء الفساد السياسي، وحالات الفقر وارتفاع معدلات البطالة جميعها أسباب تؤدي إلى العزوف الانتخابي، فضلاً عن المعايير الخالية التي جعل الانتخابات بلا قيمة تذكر لدى أغلب فئات المجتمع، وكانت نتيجة الانتخابات صدمة لدى بعض فئات المجتمع والأحزاب السياسية، إذ حصلت الكتلة الصدرية على (73) مقعداً، وشهدت الانتخابات صعود المستقلين والأحزاب التشريعية، وتراجع كتل سياسية لها ثقل في العملية السياسية، وتحاولت المرأة العراقية الكوتا النسائية، وهذا نام عن

* طالب دكتوراه في كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين.

وعي سياسي لدى المجتمع بأهمية المرأة، ودورها على الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبرزت تلك الانتخابات في صعود شباب تقل اعماهم عن (30) عاماً وهذا لم يحدث في الدورات الانتخابية البرلمانية السابقة.

المبحث الأول: قانون الانتخابات بالرقم (9) 2020

ونتيجة للحرراك الشعبي الذي حدث في تشرين الأول 2019، والمطالبات الشعبية الواسعة بتغيير المنظومة القانونية للعملية الانتخابية، ابتداء من قانون موضوعية الانتخابات، مروراً بقانون الأحزاب، وانتهاء بقانون الانتخابات والنظام الانتخابي المعتمد، جاء قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم 9 لسنة 2020، وكان من المفترض انتهاء الدورة البرلمانية الحالية في عام 2022، إلا أن الأحزاب السياسية قررت إجراء انتخابات مبكرة، بعدما أطاحت احتجاجات شعبية واسعة بالحكومة السابقة برئاسة (عادل عبد المهدي) في أواخر عام 2019، لتحمل محلها حكومة جديدة برئاسة (مصطفى الكاظمي).

ويعتمد قانون الانتخابات البرلمانية على الدوائر المتوسطة، أي تكون الحافظة من دائتين فصاعداً، مع حصة كوتا النساء لكل محافظة⁽¹⁾.

وكانت القوانين الانتخابية السابقة تشجع الأحزاب والكتل السياسية على الانضواء إلى قائمة واحدة لكل محافظة، ويرجع ذلك إلى أنأغلبية القوائم الانتخابية -ولا سيما الكبرى منها- تعتمد على علاقة المرشح برئيس القائمة، وكانت الأصوات العديدة أحياناً يحصل عليها رئيس القائمة، وتذهب لمصلحة أعضاء من القائمة نفسها لم يحصلوا حتى على بضعة آلاف من الأصوات، أما القانون الجديد الذي ستعجري بموجبه الانتخابات النيابية المقبلة فتميل إلى مصلحة المرشح الفردي، والفائز في الدائرة الانتخابية هو الذي يحصل على أعلى الأصوات، ومن ثم الفائز الثاني الذي يليه مباشرة، وهكذا، بغض النظر عن القائمة أو التكتل السياسي

وقد غادر قانون الانتخابات الجديد نظام التمثيل النسبي إلى نظام الصوت الواحد الذي يؤثر مباشرة في حجم الدوائر الانتخابية وعلاقة الناخب بالمرشح، عكس نظام التمثيل النسبي التي يمتاز بكثرة المرشحين والأحزاب⁽²⁾.

1. عبدالجبار السعدي، خريطة القوى السياسية المشاركة في الانتخابات التشريعية العراقية 2021، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تقييم حالة، 8 تشرين الأول / أكتوبر 2021، ص.1.

2. عبدالجبار السعدي، مصدر سبق ذكره، ص.1.

والأحكام المستحدثة في قانون الانتخابات رقم (9) 2020، هو الصوت الواحد غير المتحول والذي يعني أن الأصوات تعود إلى المرشح الذي صوت له الناخب، ولا تذهب إلى قائمه لو رشح ضمن قائمة، ولا يوزع الفائض منها على مرشحين آخرين في حزب أو قائمة المرشح الذي حصل على أصوات أكثر كما كان معمولاً به في ظل القوانين الانتخابية السابقة، إذا كانت تجيز للناخب التصويت للقائمة أو للقائمة وأحد المرشحين فيها، ويقلل القانون الجديد من تأثير الرعومات السياسية التي سيطرت على صنع القرار السياسي في العراق؛ لأنها لن تتمكن من إبعاد عدد من النواب بأصواتها الفائضة إلى قبة البرلمان، وهو ما يصلح لإبعاد تلك الرعومات من الترشح في الانتخابات، واعتمد القانون الجديد الترشح الفردي ضمن الدائرة الانتخابية، ويكون إما بقائمة مفتوحة وإما بقائمة منفردة، وتم احتساب آلية الأصوات بنظام انتخابي بسيط، إذ يحدد الفائز فيه بأعلى الأصوات، وبعد فائزًا من حصل على أعلى الأصوات، وفي حال تساوي أصوات المرشحين فيتم اللجوء إلى القرعة⁽³⁾.

وبنى القانون تقسيمًا مغایرًا للدوائر الانتخابية لما تبناه الدورات الانتخابية الأربع السابقة، فبدلاً من اعتماد الدائرة الانتخابية الواحد الذي استندت إليه انتخابات عام 2005، أو اعتماد كل محافظة من محافظات العراق الشمالي عشرة بوصفها الدائرة الانتخابية كما حصل في الدورات السابقة بعد عام 2005، فإن القانون الجديد يقسم العراق إلى (83) دائرة انتخابية ينظر الجدول رقم (1) على عدد مقاعد الكوتا النساء الذي يلزم الدستور بحصولهن على (25%) من المقاعد النيابية البالغة عددها (329) مقدعاً.

وإن القانون الجديد منح حق الترشح لحملة شهادات الإعدادية أو ما يعادلها، بعدما كان القانون السابق ينص على تخصيص نسبة لا تزيد على (20%) من عدد المرشحين لشريان المجتمع من حملة الشهادة الإعدادية أو ما يعادلها، وقد خفض القانون الحد الأدنى لسن المرشح إلى (28) عاماً كاملاً بدلاً من (30) عاماً كاملاً في القانون السابق، ومنع القانون أول مرة التنقل بين الكتل السياسية للنائب الفائز إلا بعد تشكيل الحكومة؛ وذلك بسبب ما كان يمارس في الدورات البرلمانية السابقة من شراء المواقف السياسية للنواب الفائزين بمال أو المناصب⁽⁴⁾.

3. رحيم حسن العكيلي، الأطر القانونية لانتخابات العراق المبكرة في عام 2021 والتحديات التي تواجهها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تقييم حالة، 6 تشرين الأول / أكتوبر 2021، ص 1-2.

4. رحيم حسن العكيلي، مصدر سبق ذكره، ص 2-3.

جدول رقم (1) يوضح عدد الدوائر في المحافظات ومقاعدها

المحافظة	الدوائر	عدد المقاعد	المحافظة	الدوائر	عدد المقاعد
بغداد	17	69	ميسان	3	10
الأبيار	4	15	بابل	4	17
كركوك	3	12	المثنى	2	7
نينوى	8	31	واسط	3	11
السليمانية	5	18	القادسية	3	11
البصرة	6	25	كربلاء	3	11
ذي قار	5	19	النجف	3	12
ديالى	4	14	صلاح الدين	3	12
دهوك	3	11	أربيل	4	15

المصدر: المفوضية العليا المستقلة لانتخابات، دائرة العمليات وتكنولوجيا المعلومات - شعبة الإجراءات والتدريب.

ونص القانون على ضرورة إعلان النتائج بعد مرور (24) ساعة على الانتخابات وذلك في ضوء ما تقره الدوائر الانتخابية وتفرعاتها من المراكز والمحطات الانتخابية من نتائج، حتى يمنع التلاعب الذي غالباً ما يحصل بسبب تأخير إعلان النتائج بدوعي عمليات العد والفرز، وأقر القانون النظام الإلكتروني البايومترى في التصويت، وإعلان النتائج مثلما أجريت الانتخابات النيابية لعام 2018، وهذا وإن كان إقراراً صائباً، لكن يحتاج إلى العمل على تجاوز العقبات والتحديات التي واجهت التصويت بالنظام البايومترى في الانتخابات البرلمانية السابقة⁽⁵⁾.

5. أسعد كاظم شبيب، قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (9) لسنة 2020: النظام والدوائر الانتخابية، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، على الموقع الالكتروني <https://www.mcsr.net/news624>، 7/11/2020.

المبحث الثاني: التحالفات الخزبية والسياسية في الانتخابات التشريعية 2021

أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في 1 أيار الماضي (2021) عن انتهاء فترة تسجيل التحالفات وتقديم أسماء المرشحين، ليستقر التنافس الانتخابي على (21) تحالفاً سياسياً تضم مجموعها (58) حزباً ينظر الجدول رقم (2)، فيما بلغ المجموع الكلي للأحزاب المشاركة (167) حزباً، وبلغ عدد المرشحين (3249) مرشحاً، منهم (959) مرشحاً قدمتهم التحالفات، فيما قدمت الأحزاب التي دخلت منفردة (1501) من المرشحين، في حين يبلغ عدد المرشحين المستقلين (789)، وأخذت القوائم الخزبية بالحسبان الكوتا النسائية بواقع (25%) من مجموع المرشحين كحد أدنى، مع ملاحظة أن الترشيح الفردي المستقل لم يخضع لهذه القاعدة⁽⁶⁾.

جدول رقم (2) يوضح الخارطة الانتخابية التشريعية في العراق لعام 2021

التحالفات	الأحزاب	المرشحون	الذكور	الإناث	المرشحات
21	167	3249	959	1501	789

المصدر: باسل حسين، مصدر سبق ذكره، ص 2.

ومن خلال الجدول آنفًا نلاحظ كثرة الأحزاب في الخارطة الانتخابية العراقية والتي لم تختلف عن الانتخابات السابقة في عددها، لكن ما يميز تلك الخارطة هو وجود المستقلين غير منضمين تحت أي راية من رايات الأحزاب الأيديولوجية، ويرجع ذلك إلى قانون الانتخابات التي تم توضيحه في المبحث الأول، وفيما يأتي نبين خارطة التحالفات التشريعية لعام 2021.

أولاً: التحالفات الشيعية: يمكن القول إن الساحة الانتخابية (الشيعية) هي الأكثر تعقيداً، لأسباب من بينها كثرة عدد القوى السياسية التي تمثل هذا المكون السكاني، وظهور قوى سياسية جديدة عديدة تمثل مزاجاً سياسياً وشعبياً مختلفاً، قد يشكل تحدياً ذا شأن للقوى السياسية التقليدية، وهي ذات القوى التي واجهت انتقادات شديدة من قبل طبقات شعبية واسعة شاركت في احتجاجات تشرين التي نشطت بشكل خاص في المناطق ذات الغالبية الشيعية⁽⁷⁾، وينقسم

6. باسل حسين، الانتخابات العراقية العامة: تنافس محتمل في سياق جديد، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ورقة تحليلية، 30 سبتمبر / أيلول 2021، ص 1-2.

7. باسل حسين، مصدر سبق ذكره، ص 5.

المشهد الانتخابي الشيعي على⁽⁸⁾:

1. الكتلة الصدرية: في هذه الانتخابات دخل الصدريون باسم (الكتلة الصدرية) بدلاً من تحالف سائرون الذي كان يضم الشيوخين في انتخابات عام 2018، ولدى الصدريين مكانة انتخابية قوية، وأهم ما يميز هذه المكانة الطاعة المطلقة التي اعتاد عليها أتباع السيد (مقتدى الصدر)، ودخل الصدريون هذه الانتخابات، وهم مصممون على الفوز برئاسة الوزراء، كما أنهم مدحجون بسرايا السلام جناحهم العسكري، ويعتمد كيان الكتلة الصدرية على المناطق الهاشمية في وسط العراق وجنبه.

2. تحالف الفتح: جاء تشكيله في عام 2018 برئاسة (هادي العامري) الأمين العام لمنظمة بدر، ويضم أجنبية سياسية لعدد من الفصائل المسلحة، وأحزاباً وحركات أهمها منظمة بدر وتجمع سند برئاسة النائب (أحمد الأسدي)، وحركة صادقون برئاسة (قيس الخزعلي) الأمين العام لحركة عصائب أهل الحق، وكذلك المجلس الإسلامي الأعلى برئاسة النائب السابق (همام حمودي)، ومنظمة العمل الإسلامي وحركة الجهاد والبناء برئاسة في الحشد الشعبي (حسن الساري)، وكتائب سيد الشهداء، وخاض التحالفات الانتخابية بـ(63) مرشحاً، يتافق جميعهم على برنامج انتخابي واحد أهم فقراته إخراج القوات الأجنبية من البلاد ومحاربة الفساد، وإعادة عجلة الأعمار، والجدير بالذكر أن التحالف فاز في الانتخابات السابقة بـ(48) مقعداً، وأصبح رقماً صعباً في العملية السياسية.

3. ائتلاف دولة القانون: الذي يتزعمه رئيس الوزراء الأسبق (نوري المالكي)، وبقي الائتلاف على تسميته وهيكليته السابقة، وإن للائتلاف مكاناً لا يستهان به في الشارع الشيعي، إذ يؤيد (المالكي) كبار السن وحتى من الشباب الذين يستذكرون سياسة التوظيف، بل من الناس لا يحبون المالكي لكنهم صوتوا له نكارة في خصمه الوحد (التيار الصدري)، كما أن هناك قطاعاً بدأ يحبذ المالكي؛ لأنه في رأيهم أقوى من جميع رؤساء الوزراء السابقين، وتجد هذا الميل لدى أفراد الجيش والشرطة.

4. ائتلاف القوى الوطنية: كثيراً ما استفز اسم (قوى الدولة) بقية نظرياًها من الكتل الشيعية الأخرى على اعتبار أن المقصود هو اهتمام الكتل الأخرى بأنها قوى (اللام دولة) وهي عبارة

8. ينظر إلى كل من عبد الجبار السعدي، مصدر سبق ذكره، ص 3-5، وكذلك مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الانتخابات العراقية 2021 خارطة التحالفات، تقدير موقف، 7 تشرين الأول 2021، ص 4-5.

كثيراً ما أطلقت على الفصائل الشيعية المسلحة، وائتلاف قوى الدولة يضم تحالف النصر بزعامة رئيس الوزراء الأسبق (حيدر العبادي)، وتيار الحكم بزعامة السيد (عمار الحكيم)، ويضم أيضاً حزب المؤمن بزعامة رجل الأعمال (آراس حبيب) الذي اتهمته وزارة الخزانة الأمريكية بدعم حزب الله اللبناني؛ وفرضت عليه عقوبات جراء ذلك.

5. قوى شيعية أخرى مؤثرة: أهمها تحالف العقد الوطني بزعامة (فاطح الفياض) رئيس هيئة الحشد الشعبي الذي يضم حركة عطاء، وحزب الثبات العراقي، وتيار الإصلاح الوطني، وتحتاج رجال العراق، وحزب الوارثون الإسلامي والحزب الوطني، فضلاً عن الحزب الإسلامي وهو حزب (سي)، وخاض الانتخابات بـ(80) مرشحاً، وضمن الإطار الشيعي، بربت شخصيات لها قدر من المقبولية الشعبية (فعدنان الزري) رئيس حركة الوفاء قرر الدخول بقائمة منفصلة ستخوض الانتخابات في عدد من المحافظات منها العاصمة بغداد والبصرة والنجف، وبرز أيضاً تيار (محمد شياع السوداني)، فضلاً عن حركة حقوق بقيادة (حسين مؤنس) المنسوب إلى كتائب حزب الله، والذي أعلن أن حركته مستقلة عن هذه الكتائب التي ستخوض انتخاباتها الأولى في مسار خارج تحالف الفتح، وما يحسب للحركة احتواها على مرشحين جدد، لم يخوضوا سباق الترشيح للبرلمان العراقي أو الترشيح لمجالس المحافظات، كما ترشح محافظ البصرة الحالي (أسعد العيداني) الذي يطرح نفسه زعيماً عشايرياً في قائمه الجديدة باسم (تحالف تصميم)، وغيرها الكثير من التحالفات والأحزاب والذي ليس لديهم مكانة جماهيرية لدى الساحة السياسية الشيعية العراقية.

ثانياً: التحالفات السنوية: على الرغم من التنافس الحاد بين القوى السنوية بشأن من يمثل الطائفية، إلا أن تحالفاتها الانتخابية هي تكتيكية تعتمد على التمويل من جهة، وعلى علاقتها بالسلطة ومؤسسات الدولة من جهة أخرى، وإن السلوك التصوتي للشارع السنوي هو سلوك عشايري في الدرجة الأولى، وهم يتطلعون إلى حياة أفضل بعد التهجير والتدمير بسبب الحرب على داعش الإرهابي⁽⁹⁾، وينقسم المشهد الانتخابي السنوي على⁽¹⁰⁾:

1. تحالف عزم: يترأسه رجل الأعمال (خميس الخنجر) ويضم المشروع العربي برئاسته، وحزب الخل برئاسة (جمال الكريولي) المعتقل حالياً، وحزب الوفاء برئاسة وزير الكهرباء الأسبق (قاسم

9. عبدالجبار السعدي، مصدر سبق ذكره، ص 5.

10. ينظر إلى كل من: رائد الحامد، خريطة التحالفات السياسية في الانتخابات التشريعية في العراق (إطار)، الأناضول، على الموقع الإلكتروني <https://www.aa.com.tr/ar> ، 1/10/2021 ، <https://azem-iraq.com/category/reports>.

الفهداوي)، وحزب المسار المدني، والكتلة العراقية الحرة، والتجمع المدني للإصلاح، وحزب التصدي وحزب المجد العراقي، وخاض الانتخابات بـ(123) مرشحاً، وفيما يخص برناجه الانتخابي يرتكز إلى عدة محاور أهمها إعادة إعمار المناطق المحررة، وتحيئة الظروف المناسبة لعودة النازحين إلى مناطقهم، وتنفيذ مطالب المتظاهرين الشباب من أبناء ثورة تشرين، والتعامل مع عوائلهم الكريمة أسوة بعوائل الشهداء وفقاً للقوانين، ومعالجة المصابين منهم وتعويضهم، وضمان ملاحقة قضائية جدية لمرتكبي الانتهاكات التي عصفت بتظاهرات تشرين، والقضاء على جميع المظاهر المسلحة، وحصر السلاح بيد الدولة، ومحاربة الفساد وال fasidin، وتشريع القوانين الالزمة؛ للقضاء على الفساد وتفعيل الدور الرقابي في مؤسسات الدولة، وقيام دولة مدنية تحت ظل سيادة القانون، وتقوم على أساس المواطنة.

2. تحالف تقدم: يترأسه (محمد الحلبوسي) رئيس مجلس النواب السابق، ويضم حزب التقدم برئاسته، والخيار العربي برئاسة (عبد الكريم عبطان)، وتجمع التعاون وحزب الحق الوطني برئاسة (أحمد المساري)، ومقدرون للسلم والبناء، وتجمع نحضة جيل والمبادرة الوطنية، وضمن هذا التحالف تجمع تعاون برئاسة محافظ الأنبار (علي فرحان) وخاض الانتخابات بـ(105) مرشحين.

3. المشروع الوطني للإنقاذ: يمثل التيارات السياسية السنوية في محافظة الموصل وفي مقدمتها (الكتلة الموصلية) بزعامة رئيس مجلس النواب الأسبق (أسامي النجيفي)، وتحالف المشروع الوطني العراقي رئاسة رجل الأعمال (جمال الضاري).

ثالثاً: التحالفات الكردية: حين يتعلق الأمر بالتمثيل الكردي، يبدو أن الحزبين الأساسيين في إقليم كردستان العراق أي الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني يحافظان على موقعهما المهيمنين، فيما لا يزال الأول يشكل الحزب الأكبر وهو الذي يهيمن على السلطة في كردستان، وبالتالي نشأ حالياً تحالف رسمي بين (الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة التغيير) تحت عنوان (تحالف كردستان)، وثمة اتفاق غير رسمي بين الاتحاد الوطني الكردستاني والاتحاد الإسلامي بقيادة (صلاح الدين بجهاء الدين) وجامعة العدل الكردستانية بقيادة (علي باير)، من أجل دعم مرشحي بعضهم البعض في مختلف الدوائر الانتخابية، وتحدف سياسة الاتحاد الوطني الكردستاني المتمثلة في تشكيل تحالفات رسمية وغير رسمية مع الأحزاب الأخرى إلى إضعاف موقع الحزب الديمقراطي الكردستاني المهيمن، وبالإضافة إلى ذلك يحاول الحزب توسيع هذه الأنواع من التحالفات وتمديدها للانتخابات المستقبلية في إقليم كردستان العراق، وتبديل ميزان القوى داخل

إقليم كردستان العراق⁽¹¹⁾.

ومركز تحالف كردستان السليمانية ويترأسه لاهور (شيخ جنكي) ويضم الاتحاد الوطني الكردستاني برئاسة (بافل الطالباني)، وحركة التغيير الكردستانية برئاسة (نوشیروان مصطفى)، والجبهة التركمانية العراقية وحزب العدالة التركماني العراقي، بالإضافة إلى حزب الحق المدني التركماني وحزب القرار التركماني، وحركة الوفاء التركمانية، وحزب تركمان إيلي وحزب الإرادة التركماني، والحركة القومية التركمانية، وخاض الانتخاب بـ(42) مرشحاً، وهناك أحزاب لم تدخل في تحالفات ستخوض الانتخابات بمفردها، مثل حزب كادحي كردستان وحركة الجيل الجديد وجماعة العدل الكردستانية وغيرها⁽¹²⁾.

رابعاً: تحالفات التغيير (التشرينيون): يقصد بتحالفات حراك تشرين تلك التكتلات السياسية الصغيرة التي ظهرت نتيجة لحركة الاحتجاجات الجماهيرية شهدتها العراق في أكتوبر عام 2019، وأسفرت عن استقالة حكومة (عادل عبد المهدي)، وهذه التحالفات عبرت عن وجود جيل شيعي كامل يرفض الطائفية السياسية والحزبية ويسعى إلى إسقاط النظام السياسي القائم على أساسها، وهذه التحالفات يتنازعها مساران: المسار الأول، يرغب في دخول الانتخابات المقبلة عبر التحالف مع كيانات سياسية قائمة لضمان الحصول على دعم أصواتها الانتخابية، ومسار آخر يطالب بمقاطعة الانتخابات على اعتبار أن الأجواء السياسية والأمنية الحالية لا تبشر من وجهة نظر الحراك باحتمالية إجراء انتخابات نزيهة وشفافة ولن تأتي بجديد، والمسار الثاني يفرض نفسه على حالة التردد التي أبدتها أحزاب الحراك بشأن دخول الانتخابات على الرغم من التسجيل في المفوضية فأعلنت في أيار 2021 مقاطعتها للانتخابات نتيجة لعمليات الاغتيال المتالية التي استهدفت نشطاء من الحراك، ولكن ومع مرور الوقت عادت أصوات من داخل الحراك لتطالب باستمرار المشاركة في الانتخابات ومواجهة الأحزاب الكبرى، بالنظر إلى الشلل الجماهيري الذي باتت تكتسبه من دعم الشارع العراقي، ولاسيما في أوساط الشباب الرافضين لسيطرة الأحزاب الدينية التقليدية على الحياة السياسية، وإن الدفع بفكرة الانتخابات المبكرة التي ستجرى في أكتوبر

11. للمزيد ينظر إلى فريدون صالح حمه، قراءة لمسارات الانتخابات القادمة في إقليم كردستان العراق، شؤون الشرق الأوسط، تركيا، المجلد 1، العدد 2، 2021، ص 26، وكذلك نوزاد ع. شكري، الانتخابات العراقية: التحالفات الحالية ليست وصفة للتغيير، منتدى فكر، على الموقع الإلكتروني / https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/. alantkhabat-alraqyt-alhalyt-lyst-wsft-lltghyyr . 9/9/2021

12. رائد الحامد، مصدر سبق ذكره.

القادم كانت بالأساس هي إحدى نتائج حراك تشرين نفسه⁽¹³⁾.

أما عن أبرز الكيانات السياسية التشريعية التي أعضاؤها ومؤسسوها من ساحات الاحتجاجات، فهي (البيت الوطني) الذي جرى الإعلان عنه في مدينة الناصرية إحدى أهم معاقل الاحتجاج التشريفي ويتزعمه عدد من شباب النظاهرات، وكذلك (الاتحاد العراقي للعمل والحقوق) ومقره في بغداد، وكذلك (حركة امتداد) التي يتزعمها (علااء الركابي) من الناصرية، إضافة إلى قوى أخرى كتكتل الاتحاد العراقي وما شابه في بغداد ومحافظات الوسط والجنوب، ومن المهم الإشارة إلى أن هناك أشخاصاً من شرائح مختلفة أغلبها عشائرية وأكاديمية ومن مجالس المحافظات المنحلة ورياضيين وبعض الوزراء والنواب السابقين أو الحاليين، خاضت الانتخابات القادمة في أغلب المحافظات العراقية بصورة مستقلة، وفضلت الترشيح في الضواحي والمدن ذات الامتدادات العشائرية، وهذا الصنف الأخير يشمل أيضاً القوى المكوناتية الأخرى كالسنة والكرد والتركمان حسب الخارطة الجغرافية السكانية⁽¹⁴⁾.

المبحث الثالث: نتائج الانتخابات بين هيمنة الأحزاب التقليدية وصعود التشرينيين.

جرت الانتخابات في وقتها المحدد يوم 8/10/2021 (الاقتراع الخاص)⁽¹⁵⁾، ويوم 10/10/2021 للاقتراع العام، وكانت نسبة المشاركة هي الأقل في تاريخ الانتخابات التشريعية العراقية بعد عام 2005، إذ بلغت (41%) ينظر الجدول رقم (3)، مقارنة بالانتخابات عام 2018 التي كانت نسبة المشاركة فيها (44.52%)، وقد فرضت تلك الانتخابات خارطة سياسية جديدة في الساحة السياسية العراقية، ولاسيما في هبوط مقاعد الأحزاب التقليدية بشقيها (الشيعية والسنوية)، بمقابل صعود قوى سياسية جديدة تمثلت بالمستقلين والتشرينيين، فضلاً عن صعود قوى شبابية لم تبلغ من العمر (30) عاماً، وهذا ما كان غير مسموح بها في الانتخابات السابقة، وكذلك بحصول المرأة على (97) مقعداً وهو رقم تجاوز العدد المخصص للنساء على وفق الدستور العراقي.

13. صافيناز محمد أحمد، صراع التحالفات: إرهادات المشهد الانتخابي في العراق، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، على الموقع الالكتروني 14/6/2021 <https://acpss.ahram.org.eg/News/17170.aspx>,

14. أسعد كاظم شبيب، خارطة القوائم والتحالفات الانتخابية في العراق قبيل انتخابات تشرين الاول 2021، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، على الموقع الالكتروني 9/5/2021 <https://www.mcsr.net/news668>,

15. التصويت الخاص يشمل مختلف أفراد الأجهزة الأمنية والعسكرية والنازحين والسجناه، وبلغت نسبة المشاركة في التصويت الخاص(69%)، إذ صوت (821,800) ناخب من أصل (1,196,524) ناخباً.

جدول رقم (3) يوضح نسبة المشاركة الانتخابية التشريعية في المحافظات العراقية

المشاركة	المحافظة	المشاركة	المحافظة
41%	النجف	32%	بغداد
42%	القادسية	54%	دهوك
44%	المثنى	42%	نينوى
40%	البصرة	44%	كركوك
42%	ذي قار	48%	صلاح الدين
43%	ميسان	43%	الأبيار
44%	واسط	44%	كريلاء
46%	ديالى	46%	بابل
46%	أربيل	37%	السليمانية

المصدر: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، نتائج الانتخابات التشريعية لعام 2021، دائرة العمليات وتكنولوجيا المعلومات.

ونلاحظ من الجدول آنفًا أن نسبة المشاركة كانت ضعيفة في عموم العراق، إذ بلغت أقل مشاركة في بغداد بنسبة (32%)، بينما كانت أعلى مشاركة في محافظة دهوك بنسبة (54%)؛ وهذا يعني أن عدد الناخبين الذين صوتوا (9.077.779) مليون من مجموع (22.116.368) مليون ناخب على وفق عدد المسجلين في سجل الناخبين.

وعلى وفق ما أعلنت المفوضية العليا للانتخابات فقد حصل التيار الصدري بزعامة السيد (مقتدى الصدر) على الصدارة المطلقة متقدماً بنحو الضعف على أقرب منافسيه، إذ بلغ عدد مقاعد التيار (73) مقعداً ينظر الجدول رقم (4) وهو ما يمثل أكثر من (40%) من عدد المقاعد التي حصل عليها كل المرشحين الشيعة (أحزاباً ومستقلين) البالغة نحو (176) مقعداً، لكن هذا الفوز المؤثر للصدريين المدعومين بشارع واسع شديد الولاء وقوة مسلحة كبيرة، وزعامة مطلقة ذات هيمنة دينية وسياسية، يجعل من تأثير الفوز القوي والصربيح لهم عنواناً واسعاً للنفوذ السياسي سواء في البرلمان أو الحكومة أو في الشارع، وتجدد في التيار الصدري خصماً لدوداً ونقضاً نوعياً مهدداً

بقوة لمشروعه في العراق، وهو ما يترتب عليه من فوضى ونزاع مسلح، أو من تسويات سياسية قد تخلق واقعاً سياسياً متوتراً وغير فاعل للسنوات القادمة، هذه القوى متجلسة على الخصوص بكل من تحالف الفتح بزعامة (هادي العامري)، وما يضمها من كيانات سياسية تمثل القوى المسلحة القريبة من إيران، ودولة القانون بزعامة (نوري المالكي)، إذ سارعت فوراً لرفض النتائج والطعن في مصداقيتها، ولوحت بشكل مباشر باللجوء إلى السلاح في مواجهة واقع سياسي جديد اعتبرته مهدداً مباشراً لصالحها بل لوجودها بكامله⁽¹⁶⁾.

جدول رقم (4) يوضح نتائج الانتخابات التشريعية لعام 2021

الحزب أو التحالف	المقاعد	الحزب أو التحالف	المقاعد
الكتلة الصدرية	73	امتداد	9
تقدم	37	حركة الجيل الجديد	9
ائتلاف دولة القانون	34	إشرافه كانون	6
الديمقراطي الكردستاني	32	العقد الوطني	5
تحالف الفتح	17	تصميم	5
تحالف كردستان	16	قوى الدولة	4
عز	12	أحزاب صغيرة	21
مكونات (الأقليات)	9	مستقلون	40

المصدر: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، انتخابات مجلس النواب العراقي 2021 -النتائج الأولية- اصوات المرشحين حسب الدوائر الانتخابية، على الموقع الإلكتروني

<https://app.powerbi.com/view?r=eyJrijoyNmUzYjAzNTYtZTJiNS00NzhkLT-g0ZWUtMzlkZDAyZGM5NmMzIwidCI6IjNkZTVhZmM2LWZhMDItND-M3OS04MDJkLThjZjY3YjNmYzQ0ZiIsImMiOjEwfQ%3D%3D&pageName=ReportSection17cb90c44073d7b88131> .

16. لقاء مكي، الانتخابات العراقية: واقع سياسي جديد متغير ومتوتر، مركز الجزيرة للدراسات، على الموقع الإلكتروني <https://studies.aljazeera.net/ar/article/5159> 14/10/2021

نلاحظ من الجدول آنفًا حصول الكتلة الصدرية بأعلى المقاعد، وتراجع تحالف الفتح في حصوله على عدد المقاعد مقارنة في انتخابات عام 2018، وتراجع كتلة السيد (حيدر العبادي) والسيد (عمار الحكيم)، والمتمثل بقوى الدولة، وصعود قوى تشرين التي كانت سبب في تقرب الانتخابات بنحو مبكر، وعلى صعيد المكون السني تمثلت بحصول تحالف تقدم بقيادة (محمد الحلوسي) بأغلبية المقاعد، وعلى صعيد الكرد تمثلت بجيمونة حزب الديمقراطي الكردستاني على أغلبية المقاعد، وشهدت تلك الانتخابات بحصول المستقلين على (40) مقعداً، ويرجع ذلك إلى تغيير النظام الانتخابي الذي جعل الترشيح الفردي والفائر في الدائرة الانتخابية هو الذي يحصل على أعلى الأصوات.

وبرزت في هذه الانتخابات قوى الاحتجاجات التي تكرست في بغداد والمحافظات الجنوبية، وقد حظيت هذه القوى من خلال حركتين سياسيتين جديدين هما: (امتداد) و(إشارة كانون)، مجتمعة بأكثر من 20 مقعداً تشكل تقدلاً مهمًا في البرلمان الجديد ولاسيما أن تحالفت مع التيار الصدري، أو مع قوى معارضة خارج الأطر السياسية التقليدية، وهؤلاء الفائزون الجدد -وجلهم من الشباب الناشطين- يعبرون عن تطور مهم في الوعي الشعبي في مدن الجنوب العراقي الذي ظلل متحكمًا منذ عام 2003 بقوى الإسلام الشيعي، إذ كانت احتجاجات تشرين الأول 2019 علامة فارقة في الوعي السياسي الشعبي العراقي، وقد زادت حدة خطورتها بل وعدائتها مع الأحزاب التقليدية والقوى المسلحة التابعة لها أو القريبة منها بعد مقتل المئات من الناشطين وجرحآلاف آخرين⁽¹⁷⁾.

أما الانهيار الكبير فكان من حصة تحالف قوى الدولة الوطنية بزعامة السيد (umar الحكيم) و(حيدر العبادي)، فقد كان هذا التحالف يملك في قائمتيين منفصلتين ما مجموعه (60) نائباً في الدورة البريطانية السابقة، ما الآن فقد حصل على خمس مقاعد فقط في جميع المخابرات الانتخابية، وعلى الصعيد الأحزاب السنوية هيمن تحالف (تقدم) الذي يتزعمه رئيس البرلمان السابق (محمد الحلبوسي) على أكثر من نصف المقاعد التي حصل عليها السنة مجتمعين، سواء كانوا أحزاباً أو مستقلين، ولم تحصل في الوسط السياسي السنوي ردود فعل عنيفة من قبل الخاسرين كما حصل مع القوى الشيعية، فقد اكتفى بعضهم ببيانات تطعن في نزاهة الانتخابات، كما فعلحزب الإسلامي الذي لم يفز لأول مرة بأي مقعد، وكذلك شخصيات سياسية سنوية تقليدية فشلت

17. لقاء مكى، مصدر سبق ذكره.

بالفوز مثل رئيس البرلمان الأسبقين (أسامي النجيفي، وسليم الجبوري)، ولم يحصل تحالف عزم الذي يقوده (خميس الخنجر) خصم رئيس مجلس النواب السابق (محمد الحلبسي)، فقد حصل على (14) مقعداً في جميع المطبات الانتخابية⁽¹⁸⁾.

وحقق الكرد أيضاً مفاجآت فالحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة (مسعود البرزاني) نال (34) مقعداً وهو ما يمثل نحو ثلثي عدد المقاعد التي حصل عليها الكرد مجتمعين والبالغة (54) مقعداً، فيما فقد حزب الاتحاد الوطني الكردستاني مقعدين من رصيده في البرلمان السابق ليفوز هذه المرة بـ(16) مقعداً، بينما فشلت حركة التغيير في الحصول على أي مقعد، وحصلت حركة جديدة معارضة هي (الجيل الجديد) على (9) مقاعد، وهو ما اعتبر مفاجأة في اختراق الوسط السياسي الكردي المحكم بدوره بالقوى السياسية التقليدية، يمكن معرفة النتائج الكردية بالوضع الذي يعيشه الاتحاد الوطني الكردستاني وانقساماته الداخلية، وكذلك عدم قدرة حليفته حركة التغيير على إيجاد بديل كاريزمي لمؤسسها وزعيمها الراحل (شيروان مصطفى) الذي توفي في العام 2017، وهو ما وفر للديمقراطي الكردستاني فرصة تحقيق الفوز حتى في السليمانية حيث مُعقل كل من (الاتحاد) و(التغيير)، كما منح هذا الوضع (الجيل الجديد) فرصة الاستئثار بأصوات الرافضين للأحزاب التقليدية⁽¹⁹⁾.

إن الخاسرين في هذه الانتخابات جنو ما حصده في التعالي على الناس وعدم تلمس هومهم، وضعف الاهتمام بالجيل الشاب الصاعد، وإيلاء الأهمية بملفات ليست من أولويات حياة المواطنين كالماء والكهرباء، والباحثون في هذه الجولة في حالة الكتلة الصدرية فإنهم استغلوا العزوف عن المشاركة عبر انضباط الجمهور، وحسن التنظيم، والتحدث بلغة الناس، في حين شكلت الصعود لدولة القانون هو أن هذا الائتلاف ضد النوعي للتيار الصدري، فضلاً عن قناعة الناخبين بقدرة دولة القانون، وزعيمها في ضبط السلاح المنفلت والعودة بالبلاد على الرخاء الاقتصادي. أما ما يخص قائمة تقدم فقد كان الرهان على الشباب والتواصل معهم، فضلاً عن تجاوز الشبكات الاجتماعية التقليدية سبباً في التقدم الانتخابي في المحافظات الغربية⁽²⁰⁾.

18. للمزيد ينظر إلى مسلم عباس، مدرسة الانتخابات المكررة، شبكة النبأ المعلوماتية، على الموقع الإلكتروني - <https://anna.org/arabic/authorsarticles/28783> ، 14/10/ 2021، baa.org/arabic/authorsarticles/28783، ولذلك لقاء مكي، مصدر سبق ذكره.

19. لقاء مكي، مصدر سبق ذكره.

20. علي طاهر الحمود، الانتخابات النيابية العراقية 2021: الدروس القاسية، مركز البيان للدراسات والخطب، بغداد، 2021، ص 5.

المبحث الرابع: سلسلة العزوف في الانتخابات العراقية

شهدت الانتخابات العراقية لعام 2021 أقل نسبة مشاركة في تاريخ الانتخابات العراقية بعد عام 2005، إذ بلغت نسبة المشاركة (41%)، أي بنسبة عزوف (59%) ينظر الجدول رقم (5)، مقارنة في الانتخابات السابقة؛ وترجع أسباب العزوف إلى **الاغتراب السياسي**، إذ يتولد شعور لدى أغلب المواطنين ولاسيما الشباب منهم بعدم المقدرة على إحداث تغيير أو أنهم غير مؤثرين على القرارات الحكومية التي يصدرها صانع القرار، وظهرت في العراق نخبة حاكمة وأغلبية محسومة، وهذه النخبة تعيد نفسها بسميات جديدة وهو احتكار للوجوه نفسها؛ مما يبعث برسائل سلبية نحو فقدان الامل بتحقيق الطموح السياسي، ففي كل دورة انتخابية نرى ضعف الإقبال على صناديق الاقتراع بينما كان يفترض اتساع المشاركة لإحداث التغيير المنشود، وإن ضعف المشاركة هي أعلى درجات الاغتراب السياسي نتيجة شعور الفرد بأن الموضوع لا يعنيه، وإن الاحباط نتيجة انعدام الخدمات واستشراء الفساد السياسي وحالات الفقر، وارتفاع معدلات البطالة جميعها أسباب تؤدي إلى العزوف الانتخابي⁽²¹⁾.

جدول رقم (5) يوضح نسبة المشاركة والعزوف في الانتخابات البرلمانية العراقية

العزوف	المشاركة	السنة
23.64%	76.36%	2005
37.6%	62.4%	2010
40%	60%	2014
55.48%	44.52%	2018
59%	41%	2021

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

1. عبد العزيز عليوي عبد العيساوي، النظم الانتخابية والتجربة العراقية بعد عام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2013، ص 92.

21. علي مراد العابدي، ابعاد ومخاطر الاغتراب السياسي في العراق، شبكة النبأ المعلوماتية، على الموقع الالكتروني <https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/19712>، 25/6/2019

2. سفين جلال فتح الله، جغرافية الانتخابات البرلمانية في العراق لعام (2010) ، دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، جامعة كركوك، كركوك، المجلد 8، العدد 1، 2013، ص 29.

3. ماجدة شاكر مهدي وخليون جبار عبود، الانتخابات في العراق (الانتخابات البرلمانية 2014 و 2018 نموذجاً) : دراسة ميدانية في مدينة بغداد، مجلة الآداب، جامعة بغداد، بغداد، العدد 132، 2020، ص 339، 347.

4. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، انتخابات مجلس النواب العراقي 2021- النتائج الأولية- أصوات المرشحين حسب الدوائر الانتخابية، مصدر سبق ذكره.

نلاحظ من الجدول آنفًا أن في كل دورة انتخابية تقل نسبة المشاركة في الانتخابات؛ ويرجع ذلك إلى عدم ثقة الشعب بالنظام السياسي بنحو عام، وبالنسبة للحاكم بنحو خاص، وهذا يستلزم مراجعة النظام السياسي بتعديلاته وفق تطلعات الشعب، وإعادة بناء الثقة بين الحاكم والمحكوم على أساس احترام الدستور.

ومن أسباب العزوف هو أن النظام السياسي قائم على أساس المحاصصة الخزبية، إذ بعد انتهاء العملية الانتخابية في العراق تبدأ مرحلة المفاوضات والتتفاوضات بين الفائزين، فالكتل جميعها تطمح بأن تستلم حقائب وزارية على 8 وفق ما حققته في نتائج الانتخابات، فتنتج حكومة تفاوضات ومحاصصة، فلكل حزب وزارات معينة يستثمرها لصالحه من دون الالتفات إلى ما يحتاجه الشعب من خدمات هذه الوزارات ومن دون رقابة حقيقة، إلى جانب ذلك أن عملية التوافق تكاد تجعل السلطة الرقابية خالية من المعارضة فمجلس النواب خلال معظم دوراته لا يمتلك جهة معارضة حقيقة تتبع الحكومة وتقتضي أخطاءها وتحاسبها؛ لذلك تزداد عملية تردي الخدمات وسوء المعيشة وإحباط المواطن من حكومة لا تقدم له سوى أزمات، وهذه الأسباب يراها الناخب جزءاً من نتائج الانتخابات كان مشاركاً فيها، وأن مشاركته لن تجدي نفعاً، لأنه شارك ولم يتغير شيء لا على مستوى الفائزين ولا على مستوى الخدمات⁽²²⁾.

وإن من نتائج المحاصصة واتباع أسلوب التتفاوضات بين الكتل والأحزاب السياسية القابضة على السلطة، خلق البيئة المواتية لظهور الإقطاع السياسي إذ تتحكم طائفة أو قومية أو حزب أو

22. شيماء الكيالي، معالجة العزوف عن المشاركة في الانتخابات العراقية، مركز البيان للدراسات والخطب، بغداد، 2018، ص 8.

عائلة، وحتى فرد بمفصل من مفاصل الدولة بوصفه المقررة بموجب التوافق السياسي فغابت الصفة المؤسساتية عن الدولة ووضع الدستور جانباً، وتحولت الدولة إلى مجرد غطاء للفعالية، وترتبت على ذلك توزيع وتقاسم السلطة والثروة على وفق قاعدتي المكون الاجتماعي والتوفقات السياسية، وإن كل القوى السياسية تعلن رفضها للطائفية والعرقية رغم تمسكها بها وتحويلها إلى طابع مميز للنظام السياسي، واتضح ذلك عبر الدورات الانتخابية، والدولة على هذه الصورة تعبر عن كيان يضم مجموعة من المكونات العرقية والطائفية والإثنية، فهي ليست دولة معاصرة لمواطني يتمتعون بالحرية والمساواة في الحقوق والواجبات على أساس مبدأ المواطنة؛ لأن المعاشرة والتوفقات السياسية ترتكزان إلى رؤية قوامها تشارك المكونات الاجتماعية، وليس على مشاركة المواطنين فتسود هويات المكونات الفرعية ومصالحها الفئوية على حساب الهوية الوطنية ودولة المواطنة، وتتخضع الدولة وبنى مؤسساتها وهياكلها إلى توازن المكونات الذي يعني توزيع السلطة والثروة على أساس التوفقات والتشارك في اقتسام الغنائم، وليس على أساس المشاركة السياسية⁽²³⁾.

وإن ظاهرة التصويت لقادة الكتل والكيانات السياسية (الزعamas)؛ بسبب ثقلهم السياسي في مناطق محددة بعينها، جعل الانتخابات تفقد بريقها، وتسبب بعزوف ولاسيما من قبل الطبقة المثقفة، إذ ما يزال تأثير المنصبين الحكومي أو النبلي وزعامة الكتلة على الناخبين العراقيين الذي يجعلهم يدلون بأصواتهم لقادة الكتل أكثر من بقية المرشحين في القائمة بنفسها⁽²⁴⁾، وكذلك نشهد في كل دورة انتخابية عزوف المرأة العراقية بشكل خاص في الانتخابات البرلمانية ويرجع ذلك إلى شعور المرأة بعدم استقرار الأوضاع السياسية ولعدة عقود في المجتمع العراقي؛ الأمر الذي أثر سلباً في الكثير من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وإن الثقافة السائدية في مجتمعنا هي ثقافة أبوية ذكرورية تحد من دخول المرأة المعتنـك السياسي، وذلك لأن العمل السياسي يتطلب بعض المهارات التي لا تتوافر عند الكثير من النساء بسبب أنماط التنشئة الاجتماعية المحافظة، وهذا يحد من مشاركتها في النشاطات السياسية⁽²⁵⁾.

23. علي حسين احمد، تحديات بناء الدولة العراقية بعد عام 2003 دراسة جيوستراتيجية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة الهراء، بغداد، 2016، ص 87.

24. ينظر إلى كل من همسة قحطان خلف، العملية السياسية الديمقراطية في العراق بين الاصلاح والتمكين والمراجعة الشاملة بعد انتخابات عام 2018، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، صلاح الدين، العدد 16، 2019، ص 54، وكذلك ماجدة شاكر مهدي وخليدون جبار عبود، الانتخابات في العراق (الانتخابات البرلمانية 2014 و 2018 نموذجاً): دراسة ميدانية في مدينة بغداد، مجلة الآداب، جامعة بغداد، بغداد، العدد 132، 2020، ص 350.

25. شروق كاظم سلمان، عزوف المرأة العراقية عن المشاركة السياسية، مجلة البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، بغداد، العدد 3، المجلد 8، 2006، ص 137.

الخاتمة:

نتيجة الفساد المستشري في البلاد وتردي الخدمات وارتفاع نسبة الفقر والبطالة حدث في تشرين الأول 2019 حراكاً شعبياً ولاسيما في مناطق وسط وجنوب العراق، على آثر ذلك استقالة حكومة (عادل عبد المهدي)، وتم إجراء إصلاحات قانونية تخص المنظومة الانتخابية، ولاسيما قانون الانتخابات الذي تم تعديله برقم 9 لسنة 2020، وقسم قانون الانتخابات الجديد العراق إلى (83) دائرة انتخابية على عدد مقاعد الكوتا النساء، بعدما كان العراق عبارة عن (18) دائرة الانتخابية على حسب عدد المحافظات العراقية، وإن القانون يميل إلى مصلحة المرشح الفردي، والفائز في الدائرة الانتخابية هو الذي يحصل على أعلى الأصوات، ومن ثم الفائز الثاني الذي يليه مباشرة وهكذا حسب المقاعد في كل دائرة انتخابية، وغادر قانون الانتخابات الجديد نظام التمثيل النسبي إلى نظام الصوت الواحد والذي يؤثر مباشرة في حجم الدوائر الانتخابية وعلاقة الناخب بالمرشح، ومنع القانون التنقل بين الكتل السياسية للنائب الفائز، وجرت الانتخابات المبكرة في موعدها المحدد يوم 10/10/2021، وشارك فيها الأحزاب التقليدية بمختلف تسمياتها، فضلاً عن الأحزاب التشريعية والمستقلين الذي توفرت حظوظهم بالفوز بعد تغيير القانون، وتميزت تلك الانتخابات من الناحية الإدارية بمستوى مقبول مع بعض التحفظات في إعلان النتائج كلياً في وقت متأخر على غرار الدول المتقدمة التي يكون إعلان بعد ساعات قليلة من انتهاء التصويت لكن من وجهة أخرى انمازت بالشفافية والمصداقية، وقد فرضت تلك الانتخابات خارطة سياسية جديدة في الساحة السياسية العراقية، ولاسيما في هبوط مقاعد الأحزاب التقليدية بشقيها (الشيعية والسنوية)، بالمقابل صعود قوى سياسية جديدة تمثلت بالمستقلين والتشريعيين، إذ هيمن التيار الصدري بأغلبية المقاعد بعد حصوله على (73) مقعداً، بالمقابل هبوط عدد من المقاعد بالنسبة لتحالف فتح وقوى الدولة بقيادة السيد (عمر الحكيم) و(حيدر العبادي)، وكذلك حصول تحالف تقدم بزعامة (محمد الحلبوسي) علىأغلبية المقاعد للمكون السنوي، وكذلك الحال للحزب الديمقراطي الكردستاني، وما انمازت به تلك الانتخابات بصعود قوى جديد تتمثل بالأحزاب التشريعية (امتداد، وإشراقة كانون) والمستقلون، غير أن العزوف الانتخابي هو الحدث الأهم في هذه الانتخابات، إذ بلغت نسبة المشاركة 41% وهي الأقل في تاريخ الانتخابات التشريعية في العراق بعد عام 2005، أي نسبة العزوف كانت 59% مقارنة بالانتخابات السابقة كانت نسبة العزوف 55.48%؛ ويرجع ذلك إلى عدم ثقة أغلبية المجتمع في العملية السياسية، فضلاً عن شعور لدى أغلب المواطنين بعدم المقدرة على إحداث تغيير في منظومة الحكم.